

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية  
لشركة موارد للتمويل

إلى الجمعية العمومية لمساهمي الشركة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي شركة موارد للتمويل

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

استناداً إلى المادة (80) من القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2019 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، والمادة (34) من النظام الأساسي للشركة، نقدّم التقرير الآتي:

لقد راجعنا الأسس التي قام عليها عمل الشركة ، ونتائجها المالية ، والاستثمارات التي دخلت فيها ، وغيرها مما له صلة بأنشطة وأعمال الشركة بغرض إبداء رأي فيما إذا كانت الشركة تلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، في ضوء الفتاوى والقرارات والتوجيهات المحددة التي تم إصدارها من قبَلنا ، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

تقع مسؤولية التأكد من أن الشركة تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة ، فالإدارة هي المسؤولة عن أنشطة وأعمال الشركة وتنفيذها وفق الأساس الذي قام عليه نشاط وعمل الشركة وحدده نظامها الأساسي ، وهو الالتزام التام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أمّا مسؤوليتنا فتتخصّر في إبداء رأي شرعيّ مستقلّ بناءً على مراجعتنا لما أطلّعنا عليه ، وفي إعداد تقريرٍ لكم .

لقد قمنا بعقد 3 اجتماعات خلال عام 2019م بغرض المراجعة والتأكد المباشر من أعمال الشركة، كما قمنا بمراجعة النتائج المالية للشركة، من واقع مراجعتنا لميزانيتها العمومية وقائمة الدخل، كما قمنا بمراجعة إيداعات الشركة لدى البنوك وكلها مؤسسات مالية إسلامية، و أوجه الاستثمارات التي دخلت فيها الشركة، بعد أن كنا قد راجعنا عقود العمليات التي دخلت فيها الشركة أثناء السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م واعتمدنا المقبول منها شرعاً وطلبنا تعديل ما احتاج منها إلى تعديل وفق المتطلبات الشرعية.

كما قمنا بالإجابة عن جميع استفسارات الشركة وتوجيهها التوجيه المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما نراه، سواء كان ذلك من خلال عقد الاجتماعات، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو من خلال الاتصال الهاتفي المباشر.

كما اطلعنا عن طريق المدقق الشرعي الداخلي على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتقييم المستوى الشرعي للشركة، واختبار مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد تبين أن الشركة في مستوى شرعي مقبول، وأنها لم تخالف في الجملة أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك في نطاق ما أطلعنا عليه من أنشطتها وأعمالها المختلفة.

كما قامت اللجنة من خلال قسم الشريعة بنشر الوعي والثقافة الشرعية المتعلقة بمنتجات الشركة وذلك من خلال عدة أساليب كالدورات التدريبية المباشرة، والتدريب عن بعد من خلال الإنترنت، والتواصل الشهري مع الموظفين.

**لذلك نرى :**

- أن الشركة قد التزمت في مجمل أنشطتها واستثماراتها وإيداعاتها وأعمالها المختلفة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما التزمت الشركة بالتوجيهات والتعديلات التي طلبتها اللجنة وفق القرارات والفتاوى الصادرة عنها.
- وبما أن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق المساهمين؛ فإن اللجنة بعد دراسة القائمة المالية للشركة وتفصيل مركزها المالي وتطبيق معيار الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) قد تبين لها أنه لا زكاة على أسهم الشركة لهذا العام 2019م.



(2-3)



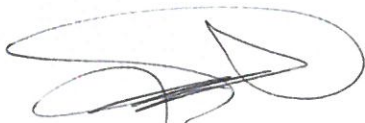
- توجه اللجنة الشرعية الداخلية إلى إجراء مهمة تدقيق شرعي مستقلة تشمل الشركات التابعة والتي تستحوذ فيها شركة موارد لتمويل على نصيب الأغلبية فيها وتزويدنا بالنتائج.
- واللجنة تؤكد أن استخدام أي وثيقة أو مستند أو عقد ، أو الدُخول في أي اتفاقية أو استثمار ، أو ممارسة نشاطٍ من النّشاطات ، يجب أن يُعتمد مقدّمًا من قِبَلها للتأكد من أنّها تتفق مع المتطلّبات الشرّعية، مع ضرورة الأخذ بالإجراءات الصحيحة لتنفيذها، وهو ما ينصُّ عليه النّظام الأساسي للشركة، وتؤكد كذلك أهمية عرض جميع المنتجات المزمع هندستها ماليًا وآلية عملها على اللجنة لإقرارها وذلك قبل طرحها للجمهور .
- تؤكد اللجنة على أهمية التزام الشركة بالموجهات الشرعية حول العملاء المتعثرين بالسداد تجنباً لوقوع الأخطاء التي قد تؤدي إلى بطلان المعاملة، كما تنوه اللجنة على أهمية تدريب الموظفين لرفع كفاءتهم المعرفية بالجوانب الشرعية للمعاملات .

ونؤكد هنا استمرار التزام لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بقرار الهيئة العليا الشرعية رقم 2019/3/18 بخصوص اعتماد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ( الأيوبي) والتزام جميع المنتجات والأنشطة في الشركة للأحكام الواردة فيها حسب ما وصل إلينا وبلغ إليه علمنا.

واللجنة إذ تُصدر هذا التقرير ، فإنها تُبارك للشركة نهجها الحميد في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ابتغاء مرضاة الله تعالى ، وتسأل الله سبحانه أن يجعل ذلك سبباً للبركة في الرزق والعمل .

وصلّى الله تعالى على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

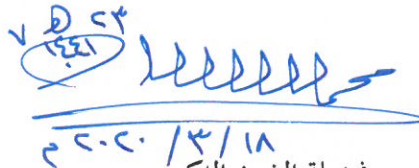
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد عبد العزيز الحدّاد

عضو اللجنة



فضيلة الشيخ الدكتور

محمّد عبدالرحيم سلطان العلماء

نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور

نظام محمد صالح يعقوبي

رئيس اللجنة